الأمم المتحدة

A/C.2/60/SR.24

الجمعية العامة

الدورة الستون

Distr.: General
2 February 2006
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الرابعة والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد كوديلكا (نائب الرئيس) ..... (الجمهورية التشيكية)

المحتويات

البند ٥٧ من جدول الأعمال: الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية:

(أ) الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة؛

(ب) التعاون فيما بين بلدان الجنوب: التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية.

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

05-59402 (A)

في غياب السيد والي (نيجيريا)، تولى السيد كوديلكا (الجمهورية التشيكية)، نائب الرئيس، رئاسة الجلسة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ٥٧ من جدول الأعمال: الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية (A/60/3، A/60/111، A/2005/85-E/60/125 وA/60/125/Add.1-E/2005/85/Add.1)

(أ) **الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة؛ (A/2005/57-E/60/74، A/2005/72-E/60/83 وA/60/274)**

(ب) **التعاون فيما بين بلدان الجنوب: التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية. (A/60/39، A/60/257)**

١ - **السيد سيفيلي** (مساعد الأمين العام لتنسيق السياسات والشئون المشتركة بين الوكالات): قدم تقريري الأمين العام بشأن خيارات التمويل وطرائق تمويل الأنشطة التشغيلية لتطوير منظومة الأمم المتحدة (A/60/83-E/2005/72) وبشأن البيانات الإحصائية الشاملة عن الأنشطة التشغيلية للتطوير في عام ٢٠٠٣ (A/60/74-E/2005/57) مذكرا بأن المجلس الاقتصادي والاجتماعي قد أحيط علما بالتقرير الأول، ومؤكدا أن الشكل الجديد للتقرير الثاني ينبغي أن يستخدم في الطبعات التالية وأنه يعطي توجيها للأمانة بشأن تنقيح البيانات المقدمة. وأعلن أن هناك مطبوعا بعنوان ''تمويل مؤسسة الأمم المتحدة الإنمائية: التحديات والخيارات'' استنادا إلى هذين التقريرين، يوزع الآن على أعضاء اللجنة.

٢ - واستطرد قائلا إن نظر اللجنة الآن في التقريرين يأتي في الوقت المناسب. فقد حددت نتائج مؤتمر القمة العالمي أهم التحديات التي تواجه البلدان النامية والمجتمع الدولي ككل في تنفيذ جدول أعمال التنمية الذي اتفق عليه في قمة الألفية والمؤتمرات العالمية. والمنتظر من منظومة الأمم المتحدة أن تلعب دورا ديناميا في تنفيذ جدول الأعمال هذا في مختلف أنحاء العالم برصد التقدم في المجلس وفي الجمعية العامة وعلي الصعيد القطري في جميع أنشطتها التشغيلية من أجل التنمية. ولذا اكتسبت الموارد المتاحة لتمويل مثل هذه الأنشطة أهمية جديدة، كما زادت أهمية حجم ونوعية البيانات الإحصائية كوسيلة لتيسير المداولات علي الصعيد الحكومي الدولي المركزي.

٣ - ومضي يقول إن الفريق المعني بتمويل التعاون الإنمائي في الأمم المتحدة ، الذي اجتمع أثناء دورة المجلس في عام ٢٠٠٥، أبرز المسائل المعقدة التي تناولها التقريران. فرغم أن الإرادة السياسية للبلدان المانحة والمتلقية هي مفتاح ضمان تمويل كاف، فإن طرائق التمويل لها أهميتها. ففي الوقت الذي أصبح فيه التغيير ضروريا، ليست هناك طرق لضمان كفاية تمويل التعاون الإنمائي في الأمم المتحدة، أو التنبؤ به أو كفاءته، كما أنه لا يوجد نظام عام يمكن تطبيقه بسهولة في المنظومة كلها. ومضي يقول إن الابتكار ضروري لتعظيم النتائج والأثر. ومن الضروري أيضا مواصلة استكشاف طرق جديدة لمعالجة أوجه النقص في الماضي بصورة واقعية وبالرؤية التي انتقلت إلينا من نتائج مؤتمر القمة العالمي. فالمداولات الجارية حول الطرق المحددة التي يمكن للآليات الحكومية الدولية أن ترصد بها تنفيذ هذه الوثيقة، لاسيما عن طريق الدور المتجدد للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، تعتبر مشجعة.

٤ - وطالب بضرورة أن يعالج المجلس — وعلي الأخص المنتدى المقترح للتعاون في مجال التنمية — التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف في مجال التنمية بطريقة شاملة. وأعلن في ختام كلمته أن تعليقات أعضاء اللجنة ستعطي توجيها

لإدارة الشئون الاقتصادية والاجتماعية حول أفضل طريقة لدعم استعراض السياسات الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات في عام ٢٠٠٦، والذي سيقوم به المجلس الاقتصادي والاجتماعي بموجب الفقرة ٢٣ من قرار الجمعية العامة ٥٩/٢٥٠.

٥ - **السيدة برتراند** (وحدة التفتيش المشتركة): قدمت تقرير وحدة التفتيش المشتركة حول بعض التدابير لتحسين الأداء العام لمنظومة الأمم المتحدة علي الصعيد القطري، الجزأين الأول والثاني، المقدمين من الأمين العام (A/60/125-E/2005/85 و**A**/60/125/Add.1-E/2005/85/Add.1) وقالت إن النتائج والتوصيات الواردة في التقرير مفيدة في ضوء نتائج مؤتمر القمة العالمي، وتكمل استعراض عام ٢٠٠٤ الذي يجري كل ثلاث سنوات ، وعملية الإدارة التي يصفها تقرير الأمين العام إلي المجلس حول هذا الاستعراض (E/2005/58). وأوضحت أن الجزء الأول من التقرير يعطي سردا موجزا لاقتراحات إصلاح الأمم المتحدة، لاسيما ما يتعلق بالتعاون في مجال التنمية، والتي يقوم الكثير منها علي العمل الذي تم تمويله سواء من الموارد الأساسية أو الموارد من خارج الميزانية والذي يستحق إعادة النظر فيه، بعد أن أصبح متوافراً بالطرق الالكترونية. ونظرا لوحدة الهدف والإجراء المتوقع من جانب منظومة الأمم المتحدة ومن الشراكات المتعلقة بالتعاون في مجال التنمية، فإن الجزء الثاني من التقرير يعالج مسائل مختارة بشأن الأنشطة التشغيلية علي أرض الواقع، لاسيما فيما يتعلق باتساق السياسات وتنسيقها. وقالت إن الجزأين الأول والثاني يحتويان علي ١٩ توصية محددة تهدف إلي إحداث تغيير علي مستوي المنظومة يفضي إلي العمل بصورة تحقق فعالية التكاليف وتعكس أربعة توجهات رئيسية.

٦ - وأول هذه التوجهات، ضرورة إتباع ثقافة الشراكة من أجل تحسين التحليل والتخطيط وتنفيذ البرنامج. كما أنه لابد من التوفيق بين البرنامج، ومراجعات الجودة، والتقديرات القطرية الموحدة، وأطر المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة، مع خطط التنمية الوطنية وخطط الحد من الفقر، أو الخطط القطاعية والمواضيعة حيثما وجدت. كما ينبغي توفير مشروعات لبناء القدرات وتقديم المساعدة من أجل تحسين الخطط الوطنية. وأضافت أنه لابد من تشجيع التنسيق والتوفيق بما يتمشى مع إعلاني باريس وروما. وينبغي أيضا تخويل السلطة إلي الميدان لضمان حسن الاستجابة إلي احتياجات البلد، والالتزام الأسرع والأنسب بالأموال، وزيادة التعاون مع الشركاء الوطنيين ومع شركاء التعاون الثنائيين والأمم المتحدة نفسها.

٧ - وثانيا، ينبغي ترشيد الوجود الميداني. فدور ومساءلة المنسق المقيم للأمم المتحدة والممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ينبغي أن يقوما علي أسس واضحة. فمساهمة جميع شركاء منظومة الأمم المتحدة ووجودهم البرنامجي علي أرض الواقع، سوف يمكن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من تحقيق إمكانياته بالكامل. وأوضحت ضرورة إقامة مكاتب مشتركة، وتفويض السلطات، وإعادة دراسة المهارات بهدف تخفيض تكاليف المعاملات. وأعربت عن دهشتها لإقامة مكتبين مشتركين فقط حتى الآن.

٨ - وثالثا، لابد من تعزيز الشفافية. إذ لابد من خلق مواقع قطرية علي الانترنت لتعطي معلومات عن وجود منظومة الأمم المتحدة والتمويل الذي تقدمه الجهات المانحة. كما أنه لابد من تشكيل فرقة عمل مشتركة من الوكالات لمعالجة مسألة جمع الأموال.

٩ - ورابعا، لابد من رصد التقدم في الأنشطة التشغيلية للتنمية. وقالت إن كون الكثير من المسائل التي أثارها التقرير قد عولجت في كثير من القرارات والمقررات والخطوط التوجيهية والاستعراضات التي تجرى كل ثلاث سنوات،

لا يعني بالضرورة أن هناك تحسينات قد نفذت بالفعل في الواقع.

١٠ - **السيد فريد** (مدير أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنفيذ): قدم النص غير المحرر المسبق للمذكرة التي ستصدر كوثيقة برقم A/60/125/Add.2-E/2005/85/Add.2، التي تحتوي تعليقات الأمين العام وأعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين حول تقرير وحدة التفتيش المشتركة (JIU/REP/2005/2).

١١ - وقال إنه في نهاية الأمر فإن فعالية برامج المساعدة التقنية وأنشطة بناء القدرات التي تمارسها منظمات الأمم المتحدة لا يمكن الحكم عليها إلا بتأثيرها على الصعيد القطري. وأضاف أنه في الوقت الذي يعلق فيه أعضاء مجلس كبار المسئولين التنفيذيين عن التنسيق في منظومة الأمم المتحدة أهمية كبيرة على التقرير ويقدرون الجهد المبذول فيه، فإن بعض المنظمات تشعر أنه لم يعكس بصورة كاملة العملية التشاورية. ففيما يتعلق بالتوصيات التي تهدف إلى تحسين أوجه القصور المعروفة في المنظومة، فليست هناك نقطة يمكن عندها اعتبار أي جهد من الجهود موضع المناقشة مكتملاً. فمنذ عام ١٩٧٨، عندما وضعت الترتيبات الحالية، تغيير كل شئ على أصعدة السياسات والميدان والتمويل. والأكثر من ذلك أن الكثير من المبادئ والسياسات التي طرحها التقرير قد عولجت بمقتضى قرار الجمعية العامة ٥٩/٢٥٠، الذي نفذ بدعم من تقرير الأمين العام إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي حول عملية الإدارة ذات الصلة (E/2005/58). والحقيقة أن المسائل التي عالجها التقرير، كانت موضوعا لمناقشات حامية تجري في منظومة الأمم المتحدة في إطار اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج، ومجموعة التنمية في الأمم المتحدة والعمليات ذات الصلة في المجلس والجمعية العامة. وأردف قائلا إنه يبدو أن منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء قد توقعوا نتيجة التقرير، وبدأوا في بناء توافق في الآراء حول أنسب النهج لتعزيز العمل على الصعيد القطري. وأوضح أن التقرير أعطي تأييده لمثل هذه الجهود.

١٢ - وأردف قائلا إن أعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين المسؤولين عن التنسيق في منظومة الأمم المتحدة وافقوا على أنه لا بديل عن التركيز على التعاون بين الوكالات في مجال السياسات من أجل زيادة الفاعلية على الصعيد القطري، ووافقوا على الكثير من التوصيات الواردة في التقرير، وإن كانوا مختلفين حول البعض الآخر. وأضاف أن التوصية رقم ٤ بالأخص ينبغي أن يعاد النظر فيها لأن اقتراح "تحليل قطري أساسي واحد" قد يكون مقيِّدا بدرجة كبيرة. كما أن التوصية رقم ١١ التي تطلب من الرؤساء التنفيذيين رفع تقارير إلى الأجهزة الرياسية لكل منها حول التقدم في تبسيط جدول الأعمال وتنسيقه وتوثيقه، كذلك التوصية رقم ١٧ بشأن رفع مجموعة التنمية في الأمم المتحدة تقريرا إلى فرقة العمل المقترحة المعنية بالأنشطة التشغيلية، ينبغي تبسيطهما تلافيا للتكرار. أما الاقتراح الخاص بتشكيل فرقة عمل للأنشطة التشغيلية، فإنه سيخلق جهازاً آخر للتنسيق، بالإضافة إلى أن فائدته مشكوك فيها. وبالنسبة لاستعراض الهيكل التنظيمي لرتب الموظفين الميدانيين والنظر في مهاراتهم، كما تقترح التوصية رقم ١٤ فإن هذا الاستعراض سيجد أن حالة الموظفين الحالية مناسبة. وبالنسبة للصعوبات الإدارية والتقنية والسياسية التي تواجه تحديد البلدان التي يمكن تجربتها لإنشاء مكاتب مشتركة، فإن تطبيق التوصية رقم 15 قد يكون أقل إنتاجية مما هو متوقع. وفيما يتعلق بالتوصية رقم ١٦، فإن ضم المكاتب يفشل في أغلب الأحيان في تقليل تكاليف المعاملات، ولم يؤدي بصورة آلية إلى ترابط السياسات أو الإجراءات. بل إنه في الحقيقة، وكما أشارت منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، فان تكاليف المعاملات تزيد في أغلب الأحيان إذا كان هناك مكتب

منفرد. أما فيما يتعلق بفرقة العمل المشتركة بين الوكالات لجمع الأموال للتمويل من خارج الميزانية/التمويل غير الأساسي المقترحة في التوصية رقم ١٩، فإنه اقتراح لا داعي له. فجمع الأموال مسألة معقدة ينبغي معالجتها كجزء من المسألة الأوسع لتعبئة الموارد. وأخيرا قال إن عمليتي باريس وروما هما عمليتان بناءتان، ولكن الموارد اللازمة لتنفيذهما علي الصعيد القطري لا يمكن أن تتوافر.

١٣ - **السيدة ساندلر** (وكيلة مدير البرامج لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة): قدمت التقرير عن أنشطة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة لعام ٢٠٠٤ المحول من الأمين العام (A/60/274) وقالت إن التحديات والفرص أمام تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، تتصل بجميع المسائل الفنية التي تناقشها اللجنة. وأوضحت أن السنة الجارية كانت حاسمة في بناء المعرفة فيما يتعلق بالالتزام بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في مختلف أنحاء العالم. فالاستعراض الذي جري لمنهاج عمل بيجين، والاستعراض الذي جري لقمة الألفية بعد خمس سنوات، ومرور خمس سنوات علي قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) أبرزت رسائل يعزز كل منها الأخر. وأضافت أن علي المجتمع الدولي أن يكون منسقا وأن يصمم علي تحقيق هدفه، وأن يبني مساءلة جماعية علي الصعيد القطري. فطوال عام ٢٠٠٥ كان الحوار يتركز علي ثلاثة مبادئ أبرزها قرار الجمعية العامة٥٩/٢٥٠: الفقر والقضاء علي عدم المساواة، والالتزام بالتوفيق بين الدعم والأولويات والملكية الوطنية، والتركيز علي التنسيق والتناغم. وقالت إن صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة يشارك مع المجتمعات الأوروبية في عقد لقاء لمدة ثلاثة أيام في بروكسل حول استراتيجيات تعميم المساواة بين الجنسين في جدول أعمال فعالية المعونة علي الصعيد القطري. والحقيقة أن أغلب البلدان لديها خطط وطنية للنهوض بالمرأة، تحتاج إلي إدماجها في أطر أكثر شمولا مثل استراتيجيات الحد من الفقر والنهج القطاعية.

١٤ - واستطردت تقول إن صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ركز علي بناء القدرات المحلية والخبرات الإقليمية من أجل تمكين البلدان من تعميم قضايا الجنسين في إدارة المساعدات الإنمائية. وقد ساند الصندوق بشكل خاص الأنشطة التالية: بناء القدرات في مجال الميزنة التي تستجيب لاحتياجات الجنسين علي الصعيدين القطري والمحلي في ٣٤ بلدا، وبناء القدرات علي استخدام البيانات المفصلة بحسب الجنسين في صياغة السياسات العامة في ١٨ بلدا، ووضع مؤشرات عامة لمتابعة التقدم في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، واتفاقية القضاء علي جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ومنهاج عمل بيجين، وتنفيذ الاتفاقية بما يتمشى مع الأولويات القطرية في ٢٠ بلدا، وتعزيز الشبكات الإقليمية والمؤسسات بحيث يستمر نمو قدراتها بعد انتهاء برامج معينة بوقت طويل.

١٥ - وفيما يتعلق بالاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات وعمليات التنسيق والتبسيط والتوفيق، لابد من استكمالها بميزانيات محددة، ومؤشرات وتوجيهات للأداء. وبناء علي ذلك، فقد أعطي صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة الأولوية إلي تعميم المنظور الجنساني في بعض العمليات مثل أطر الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية، وعمل مجموعة التنمية في الأمم المتحدة. وعن طريق الأفرقة القطرية للأمم المتحدة، قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة الخبرات التقنية، وساهم في عمليات التحليل، وأشرك خبراء وطنيين في أعمال المساواة بين الجنسين، وشجع الأعمال المنسقة. وكان نصيرا طليعيا لتعزيز مجموعات المواضيع الجنسانية. وأعلنت أن دليل الموارد الذي صدر في عام ٢٠٠٤ بمعرفة فرقة عمل مشتركة بين الوكالات بقيادة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، يستخدمه برنامج الأمم المتحدة

الإنمائي الآن لتدريب هذه المجموعات في ٤٥ بلدا. وكمتابعة للاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات، ترأس صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة فرقة عمل للمساواة بين الجنسين لمجموعة التنمية في الأمم المتحدة. وقام الصندوق بتحليل آليات المساءلة في منظمات الأمم المتحدة وفي صندوق الأمم المتحدة للسكان، كما قام بتقدير الدعم المقدم للمساواة بين الجنسين في أطر الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية بهدف تعزيز أنشطة التدريب التي تقدمها هذه الأطر للأفرقة القطرية، كما قام أيضا بالتخطيط لبناء قاعدة بيانات عن الخبراء الاستشاريين في المساواة بين الجنسين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

١٦ - وأردفت تقول إن التقدير التنظيمي لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة لعام ٢٠٠٤ (A/60/62/E/2005/10) اكتشف عجزا ثلاثيا في هيئات المساواة بين الجنسين، بما فيها صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (في السلطة، والموارد، والقدرة علي استخدام الخبرة والشبكات التقنية المتوافرة لتشجيع التنمية) الأمر الذي يهدد التقدم في المساواة بين الجنسين داخل الأمم المتحدة، وفي المنظمات الأخرى علي الصعيد القطري. واختتمت حديثها قائلة إن العمل فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين ينبغي تنسيقه بواسطة آليات لها نفس الفعالية كتلك المنشأة للتنسيق في المسائل الحساسة الأخرى، مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وطالبت بتوفير الموارد الكافية وبآليات مناسبة للمساءلة.

١٧ - **السيد جيتا** (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي): قدم تقرير اللجنة الرفيعة المستوي المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب (A/60/39) بشان دورتها الرابعة عشر التي عقدت في المدة من ٣١ أيار/مايو إلي ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، وقال إن المناقشات سلطت الضوء علي القدرة المتزايدة للجنوب في المساهمة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وتزايد قيمة جهود بلدان الجنوب في مختلف أنحاء العالم.

١٨ - وأضاف قائلا إن السياسات والبيئة المؤسسية اللازمة لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب أصبحت موجودة إلي حد كبير، في الوقت الذي اتسع فيه حجم المشاركة من جانب القطاع الخاص والمجتمع المدني. ومع ذلك، فإن الأمر بحاجة إلي نهج استراتيجي لإعداد البلدان النامية لدخول أسواق العالم، وتقدير التقدم والعقبات علي طول الطريق. وأعلن أنه حدث نمو هائل في إشراك الجنوب في النظام العالمي خلال السنوات القليلة الماضية في مجموعة كبيرة من القضايا، كما أن زيادة الخبرة لدي السبَّاقين اتاحت الفرصة لاقتسام المعرفة والقدرات مع البلدان النامية الأخرى. وأضاف أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يمكن أن يلعب دورا متزايدا في تحسين الإدارة، وإدارة الكوارث وتلافيها. ومن هنا فإن العلاقة بين التعاون فيما بين بلدان الجنوب والأهداف الإنمائية للألفية هو الموضوع الرئيسي للتقرير.

١٩ - ومضي يقول إن تقرير الأمين العام عن التعاون فيما بين بلدان الجنوب (A/60/257) يعكس التوسع في الإرادة السياسية العالمية لدعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والاعتراف بأن نُهج بلدان الجنوب تمثل وسيلة فعالة وحاسمة في التنمية، كما يتجلى من الزيادة الملموسة في عدد الترتيبات الإقليمية والدولية التي ظهرت لتحقيق تحول اجتماعي/اقتصادي ملموس في مختلف أنحاء الجنوب فالتحدي هنا هو إيجاد آليات لتنسيق العلاقات فيما بين بلدان الجنوب، بين الخبراء وصناع السياسات الرئيسيين في مختلف الأمانات.

٢٠ - وأردف قائلا إن منظومة الأمم المتحدة تتبني فكرة التعاون فيما بين بلدان الجنوب، نظراً لفعالية تكاليفها، واستخراجها لحلول أصيلة، وتركيزها علي الخبرات المكتسبة عن طريق استراتيجيات للتجربة والخطأ. ومع ذلك فان الأمر بحاجة إلي نهج أكثر تنسيقا لتحديد واستخدام المعرفة التي لدي بلدان الجنوب من أجل التنمية.

٢١ - وأردف قائلا إن الشراكة الثلاثية مع الشمال ومع القطاع الخاص تلعب دورا متزايدا في التعاون فيما بين بلدان الجنوب. فالدور المتزايد للقطاع الخاص في الجنوب أصبح واضحا بفعل التجارة فيما بين البلدان النامية التي تنمو الآن بأسرع من تجارتها مع العالم المتقدم. وأوضح أن نصف الاستثمارات الأجنبية المباشرة تقريبا تذهب إلي بلدان نامية أخري، وهو ما يعكس الأهمية المتزايدة للشركات الجنوبية متعددة الجنسيات، معربا عن الأمل في أن يخرج مؤتمر هذه الشركات الذي تنظمه المؤسسة المالية الدولية التابعة للبنك الدولي في مدينة مومباي بالهند في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، بتوجيه بشأن أفضل وسيلة لاستغلال قوي الجنوب الجديدة لتحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية.

٢٢ - **السيدة هايكوك** (المملكة المتحدة): تحدثت نيابة عن الاتحاد الأوروبي قائلة إن تنفيذ جميع إدارات المنظومة العاجل لاستعراض السياسات الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات الذي ووفق عليه في عام ٢٠٠٤ تظل له الأولوية بالنسبة للاتحاد الأوروبي، الذي ينوي أن يلعب دورا ايجابيا في عملية الرصد. فالاستعراض هو النص الأساسي الذي يضمن استجابة الأنشطة التشغيلية للنظام الإنمائي للأمم المتحدة علي الصعيد القطري لخطط التنمية القطرية والسياسات والأولويات المصممة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأوضحت أن الاتحاد الأوروبي نفسه مازال ملتزما بتقديم المزيد والأفضل من المساعدة الإنمائية من أجل تحقيق هذه الأهداف.

٢٣ - ومضت تقول إن استقرار النظام الإنمائي في الأمم المتحدة يتعرض للضعف بسبب عدم القدرة علي التنبؤ بتمويله. فالمنظومة بحاجة إلي نهج مشترك ومتماسك واستراتيجي يدفعه الطلب لكل عملياتها الإنمائية، مع تنسيقها مع الشركاء المتعددى الأطراف، وعلي أساس العمليات والخطط القطرية. كما أن طرائق التمويل بحاجة إلي التطوير لكي تعكس تغيير الزمن.

٢٤ - واختتمت كلمتها قائلة إنه سيكون مفيدا لو استطاعت الوفود التعليق علي كيفية تعزيز خطي الإصلاح بالنسبة للأنشطة التشغيلية من أجل التنمية، وتنفيذ الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات.

٢٥ - **السيد الفرنواني** (مصر): طلب تعليقات حول التدابير اللازمة لتحقيق التبسيط والتناسق، لاسيما وأن الكيانات من خارج اللجنة التنفيذية لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية مشتركة في العملية.

٢٦ - وأضاف أن نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ أشارت إلي الترابط علي مستوي المنظومة، مشيرة إلي ضرورة وجود "كيانات مدارة بحزم". وسأل عن الكيفية التي يقترح بها مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق متابعة هذا الطلب، ومتي سيتقدم باقتراحات محددة.

٢٧ - وأشار إلي تقرير الأمين العام بشأن تنفيذ توصيات نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ بشأن الأعمال التي سيقوم بها الأمين العام (A/60/430)، وسأل عن الكيفية التي تنوي بها الأمانة ومجموعة الأمم المتحدة للتنمية ومجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق طرح المقترحات الخاصة بالترابط بين مختلف إدارات المنظومة علي الدول الأعضاء للنظر فيها.

٢٨ - وأعلن أن المؤشرات علي الصعيد القطري يجري إعدادها الآن للتنسيق بين وكالات الأمم المتحدة في الميدان وبين الدول الأعضاء. وأضاف أن قرار الجمعية العامة ٥٧/٢٧٠ باء، بشأن التنفيذ المتكامل والمنسق لنتائج مؤتمرات الأمم المتحدة ومؤتمرات القمة الرئيسية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، تناول وضع مؤشرات علي صعيد المنظومة تحت إشراف لجنة الإحصاء بمشاركة كاملة من

الدول الأعضاء. وقال إن وفده سيقدر أي معلومات عن الكيفية التي ستضع بها الأمانة مثل هذه المؤشرات.

٢٩ - ومضي يقول إنه يبدو أن هناك بعض التحفظ تجاه التوصية رقم ١٧ في تقرير وحدة التفتيش المشتركة (A/60/125/Add.1-E/2005/85/Add.1) بشأن تشكيل فرقة عمل للأنشطة التشغيلية. ومع ذلك، فان هذه التوصية تبرز أهمية المشاركة المباشرة بشكل أكبر من جانب الدول الأعضاء في تنفيذ ومتابعة قرارات الجمعية العامة وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن الأنشطة التشغيلية. ودعا اللجنة التنفيذية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية إلي زيادة مشاركة الدول الأعضاء في المسائل المتعلقة بالأنشطة التشغيلية علي أسس أكثر انتظاما دون أن يكون ذلك بالضرورة في إطار فرقة العمل المقترحة، وإنما عن طريق اجتماعات أكثر انتظاما بشأن مختلف المسائل في هذا المجال.

٣٠ - **السيدة برتران** (وحدة التفتيش المشتركة): أشارت إلي التعليق الأخير من جانب ممثل مصر ، وقالت إنه يبين الحاجة إلي مزيد من المعلومات واستمرار تبادل هذه المعلومات بين الوفود ومجموعة الأمم المتحدة للتنمية، وكذلك مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق. وقالت إن الفكرة وراء إيجاد مثل هذه الآلية، التي ستكون بالضرورة فرقة عمل، هي القيام بحوار مستمر يخلق ارتباطاً مع المجالس التنفيذية للمنظمات الأخرى خارج اللجنة التنفيذية لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية. وأوضحت أن الوفود التي تمثل أعضاء في مجالس الإدارة للوكالات الأخرى المتخصصة يمكن أن تكون بمثابة قنوات للمعلومات. وفي بعض الحالات، تكون هذه الترتيبات موجودة بالفعل وجعلت الوكالات المتخصصة تدرك اهتمامها بالقيام بدور في الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات وفي تنفيذ عملية الإدارة.

٣١ - وفيما يتعلق بمسألة زيادة وتيرة الإصلاح، قالت إن التبادل المنتظم سيتيح طريقة لنقل الزخم إلي أجزاء أخري من منظومة الأمم المتحدة ويضمن المزيد من الاتساق في الانعكاسات وصناعة القرارات.

٣٢ - **السيد فريد** (مدير أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق): قال إن الأمين العام اجتمع مؤخرا بمجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق لمناقشة كيفية التعامل مع مسألة الكيانات "المدارة بحزم" وقال إنه سيبدأ العملية بنفسه ويرفع تقريرا إلي الجمعية العامة.

٣٣ - وأضاف قائلا إن الأمر بحاجة إلي تغيير مضمون الإصلاح لا وتيرته، وأن ذلك يشمل الشفافية وتغيير المواقف. أما بالنسبة لمسألة المعلومات، فإن السؤال هو كيف تدير الأمم المتحدة معلوماتها بحيث تصبح في متناول الدول الأعضاء تلقائيا. وأضاف أن هناك حواراً دائراً بين الدول الأعضاء وموظفي الأمانة علي أصعدة معينة، ولكن هناك دائما عجزا في المعلومات.

٣٤ - وبالنسبة للتنسيق قال إنه ليس منتجا نهائيا، وإنما هو مجرد جزء من العملية. وهناك عملية لإعادة تنشيط المجلس الاقتصادي والاجتماعي تجري الآن، وربما صممت بحيث تعالج الكثير من الشواغل الحالية. أما إذا كان الحوار مع الدول الأعضاء ينبغي أن يجري في إطار المجلس أو في إطار اللجنة الثانية، أو في اطارهما معا، فهي مسألة بحاجة إلي علاج أيضا.

٣٥ - وقال إن ممثل مصر أشار إلي نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية ومؤتمرات القمة، ومن بينها الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف المتفق عليها دوليا. وعقب علي ذلك بقوله إن جميع الأهداف مترابطة، وبالتالي فإن الأمر يحتاج إلي نهج أكثر اتساعاً. وبين أن واحدة من

المسائل المعينة التي تستحق اهتمام الدول الأعضاء، لاسيما الدول المتلقية للمعونة، هي تكاليف المعاملات، وبمعنى آخر، كيف تصل المساعدة الإنمائية بالفعل إلى البلدان النامية، وما هو تأثيرها.

٣٦ - **السيد دى انجلو** (إدارة الشئون الاقتصادية والاجتماعية): أشار إلى السؤال الخاص بتنفيذ استعراض السياسات الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات، وقال إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي سيتلقى تقريرا مرحليا في تموز/يوليه ٢٠٠٦، وعندئذ – واستجابة لطلب محدد من المجلس – ستستكمل عملية الإدارة بالتقدم الذي حدث في كل مجال. وأوضح أن إدارته تتعامل مع مختلف أجهزة ووكالات الأمم المتحدة، مثل مجموعة التنمية في الأمم المتحدة ومجلس الرؤساء التنفيذيين عن التنسيق، من أجل ضمان تنفيذ البنود ذات الصلة في عمل كل منها. وأوضح أيضا أن هناك العديد من المنظمات والصناديق والبرامج الفردية وبعض الوكالات المعينة، تشارك في ضمان متابعة بنود الاستعراض.

٣٧ - واستطرد قائلا إن جميع الوكالات تقوم الآن بالتفكير المكثف في نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ واستعراض تأثيرها على سياسات كل منها وعلى المنظومة ككل. فالمبادرات المشتركة بين الوكالات أصبحت تقيمَّ من حيث علاقتها ببناء القدرات، والتقييم، وتبسيط البرامج وتنسيقها. أما القلق الذي أعرب عنه ممثل مصر بشأن مشاركة الهيئات غير الممثلة في مجموعة الأمم المتحدة للتنمية فقد كان موضوعا لمناقشة حادة، من أجل استكشاف طرق لضمان مشاركة بعرض المنظومة استجابة لطلبات على الصعيد القطري.

٣٨ - **السيد بنمللوك** (المغرب): قال إن تقرير وحدة التفتيش المشتركة بشأن التدابير الخاصة بتحسين الأداء العام لمنظومة الأمم المتحدة على الصعيد القطري يحتوي على توصيات غاية في الأهمية ينبغي أن تدرسها الجمعية. وأضاف أنه في السنوات الأخيرة حدث تداخل في أنشطة بعض الوكالات على الصعيد القطري، بل إن بعض الوكالات كانت تعمل أحيانا في قطاعات خارج دائرة اختصاصها، بما لذلك من تأثيرات معاكسة على النتائج. فمن الضروري تحديد دور ومهام كل وكالة من وكالات الأمم المتحدة على أساس ميزاتها النسبية وولايتها.

٣٩ - واستطرد قائلا إن التوصية رقم ١٥ بشأن إنشاء مكتب مشترك للأمم المتحدة في بعض البلدان، يمكن أن توفر موارد ملموسة سواء بالنسبة لمنظومة الأمم المتحدة أو البلد المضيف. ومع ذلك، فإن أي تطور من هذا النوع يتطلب عملاً على الصعيد الحكومي الدولي، من جانب المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومن جانب الجمعية العامة. ولابد من استشارة البلدان نفسها أولا، لأن كل بلد له احتياجات معينة، كما أنه من الضروري ضمان ألا تؤدي هذه الآلية إلى زيادة البيروقراطية.

٤٠ - ومضى يقول إن التجارة محرك للتنمية وتكوين الثروة. وأن جهود المجتمع الدولي في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية وتخفيف الدين لن تعطي النتائج المتوخاه إلا بعد تحسين فرص الدخول إلى الأسواق. فجميع مؤتمرات الأمم المتحدة ومؤتمرات القمة الأخيرة أقرت بالحاجة إلى مساعدة البلدان النامية على وجه السرعة لكي تزيد من قدرتها على الإنتاج والتصدير. وقال إنه يهمه أن يعلم ما ستفعله الأمم المتحدة لتنفيذ التزاماتها في هذا المجال على الصعيد القطري، مع عدم وجود جهات اتصال وطنية في الأمم المتحدة بشأن التجارة والتنمية، وكيف يمكن إعطاء المزيد من الأهمية لعنصر التجارة في برامج التعاون والمساعدة التقنية.

٤١ - **السيد ليغليس – كوستا** (فرنسا): أعرب عن عدم اتفاقه مع مقترحات مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيقوتأييده لمقترحات وحدة التفتيش المشتركة. وقال إن الفترة الحالية هي فترة حاسمة أمام النظام التشغيلي من أجل التنمية في الأمم المتحدة: فلو فشل النظام في الإمساك بهذه الفرصة بكلتا يديه، والاستفادة من فوائدها الفريدة، وتنفيذ الإصلاحات التي تشتد الحاجة إليها، فربما أصبح مهمشا. وأعلن أن الأولوية هي النهوض بالكفاءة علي الصعيد القطري. ففي الوقت الذي يوجد فيه عدد من الأدوات، مثل فكرة المنسق المقيم، فإن التقدم بطئ للغاية. وتساءل عما إذا كانت وتيرة التقدم حتى الآن ترجع إلي اختلافات بين فرادى الوكالات والصناديق والبرامج العاملة علي الصعيد القطري أو إلي فشل الحكومات المعنية في إرسال الرسائل الصحيحة. كما أنه من المهم معرفة الكيفية التي تفكر بها الأمم المتحدة في تقديم الدعم إلي تلك البلدان التي بدأت جهودها – تطبيقا لقرار مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ – لتنفيذ استراتيجياتها الوطنية للتنمية اعتبارا من عام ٢٠٠٦ من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها، بما فيها ما ورد في إعلان الألفية، وكيف ستوائم الأمم المتحدة أدواتها لهذا الغرض.

٤٢ - وأردف قائلا إنه من المهم أن تقوم المنظومة نفسها بمتابعة قراراتها وأنشطتها وأن تتخذ التدابير الكافية لضمان مثل هذه المتابعة. كما أنه من المهم بنفس القدر اشتراك الدول الأعضاء في هذا الجهد، إذ أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي هو المنتدى الرئيسي للاستعراضات الجماعية لأي عمل من أعمال المتابعة. ثم انتقل بعد ذلك إلي العقبات الهيكلية، ملاحظا الحاجة إلي وضع نظام للتمويل أكثر استقرارا وأكثر إمكانية للتنبؤ به، بحيث يميز بين الإنفاق الإداري والإنفاق المتعلق بالبرامج، ويحدد التمويل اللازم للاستراتيجيات القطرية. أما بالنسبة للمستقبل، وبغض النظر عن الهياكل الداخلية، فإن الإدارة داخل الوكالات والصناديق والبرامج بحاجة إلي إعادة نظر. فهناك انفصال تام بين ما يناقش في اجتماعات المجالس التنفيذية في جينيف أو نيويورك أو روما، التي تركز علي قطاعات منفردة، والجهود المبذولة لوضع استراتيجيات قطرية، بما في ذلك أُطر الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية. وأعلن أن إقامة منتدى مناسب للدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة لمناقشة استراتيجية كاملة مع البلدان المعنية، سيكون له تأثيره الملموس علي الدول وسيحسن كثيرا من كفاءة المنظومة.

٤٣ - **السيدة برتراند** (وحدة التفتيش المشتركة): أعربت عن تأييدها للمسائل الثلاث التي أثارها ممثل المغرب. ففيما يتعلق بمسألة التجارة والتنمية، لاحظت أن مؤتمر الأونكتاد قد اقترح إعطاء الأولوية لبرامجه عند وضع أي برامج قطرية. وأضافت أنه ينبغي أيضا إعطاء التجارة الأولوية في إطار التقديرات القطرية الموحدة وأطر الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية. أما بالنسبة لفكرة إنشاء مكتب واحد للأمم المتحدة علي الصعيد القطري فقد اقترحت – نظرا لنقص الموارد والتكاليف المرتفعة للبرامج القطرية – أن تقوم وكالات الأمم المتحدة فرادى بالتفاوض علي المصروفات الإدارية مع البلدان المضيفة. ومضت تقول إنه كان من المهم جدا لو أن اللجنة تلقت التعليقات الفردية لمختلف الوكالات بشأن تقرير وحدة التفتيش المشتركة، ربما مع إعراب هذه الوكالات عن خشيتها من أن أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية لا تأخذ احتياجاتها في اعتبارها بصورة كاملة. وأضافت أنها تتفق مع ممثل فرنسا بشأن بطء وتيرة التقدم. وأوضحت أنها ربما ترجع إلي الهياكل المعقدة لوكالات منظومة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، والمنافسة بين هذه الوكالات علي التمويل وغيره من الأمور الأخرى. وأوضحت أن هذه واحدة من المشكلات الأساسية، مصحوبة بعدم الاتساق والترابط بين أصحاب المصلحة. وأضافت أن هذه المساءلة بحاجة إلي النظر فيها بقدر أعمق،

وأن هذا هو السبب في اقتراحها إنشاء فرقة عمل مشتركة بين الوكالات.

٤٤ - ومضت تقول إن المتابعة لها أولويتها بالنسبة لجميع الدول الأعضاء، لاسيما في سياق عملية الإصلاح التي تحتاج إلي معلومات وإلى الإفصاح عنها تماما في الوقت الحقيقي. وفي هذا الصدد، وكجزء من الإصلاح المقترح للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، فربما رأت الدول الأعضاء النظر في استخدام المجلس من وقت لآخر كمنتدى لإجراء مراجعات تتعلق بالجودة لأداء واستمرار أهمية أطر الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية والتقديرات القطرية الموحدة، للتأكد مما إذا كانت هذه الأدوات تتفق حقيقة مع التنمية المملوكة قطريا، أو الخطط القطاعية أو استراتيجيات الحد من الفقر. وقالت إنه سيكون من المفيد حقا عقد اجتماعات للاستعراض مع استعداد البلدان المستفيدة لتقاسم تجاربها في التعامل مع منظومة الأمم المتحدة علي أرض الواقع، إذ أن هذه الدول هي الحكم النهائي علي كيفية تأثير المساعدات وما إذا كانت هناك بالفعل ملكية قطرية.

٤٥ - واختتمت حديثها قائلة إنه نظرا لأن التصميم الأصلي لأجهزة الأمم المتحدة ربما لم يعد مناسبا أو سليما، فلابد من التفكير في وضع آليات أخري أكثر مرونة، وأن علي الدول الأعضاء أن تكون أكثر استعدادا للانفتاح والنقد وهي تسعي إلي دفع جدول أعمال التنمية إلي الأمام.

٤٦ - **السيد فريد** (مدير أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق): قال إن إصلاح الأمم المتحدة ينبغي أن يراعي وجهات نظر جميع أصحاب المصلحة. وإذا كانت الأمم المتحدة هي حقيقة مظلة هذا النظام، فإن مسألة عدم تمثيل بعض الوكالات والأجهزة المتخصصة في الجمعية العامة، ينبغي معالجتها.

٤٧ - وانتقل إلي مسألة التجارة والتنمية، ملاحظا أن مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيقواع للنقطة التي أثارها ممثل المغرب. فالحقيقة أن المدير العام لمنظمة التجارة العالمية أعطي أعضاء هذا المجلس معلومات رائعة عن مستقبل جولة الدوحة وعن المؤتمر الوزاري القادم في هونغ كونغ. ومع ذلك، فإن الدول الأعضاء، وليست المنظومة، هي المسؤول الأول عن تنفيذ جولة الدوحة. وأضاف أن نجاح أو فشل مؤتمر هونغ كونغ يعتمد علي الاتفاقات التي ستتوصل إليها الدول الأعضاء. وأوضح أن البرامج علي الصعيد القطري ينبغي أن تأتي من الملكية القطرية. فمؤتمر الأونكتاد يقوم بمجرد دور استشاري فيما يتعلق بالمسائل التجارية والمالية.

٤٨ - واستطرد قائلا إنه في الوقت الذي تبدو فيه فكرة مكتب قطري واحد للأمم المتحدة جيدة من الناحية النظرية، فإن فوائدها لم تتجسد في الواقع. ومع ذلك، فان الترابط يمكن أن يتحقق بطرق أخري كثيرة، مثل وضع نظام موحد لدفع المرتبات، قد تحقق مكاسب ملموسة في الكفاءة. وأوضح أنه لكي تقوم الأمم المتحدة بدورها المحوري، لابد من تعزيز آلياتها القائمة. فلابد من تحويل المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلي جهاز دائم لاستعراض التطورات في المنظومة. وأردف قائلا إن التوصيات الواردة في تقرير وحدة التفتيش المشتركة تبدو كلها جيدة، والمشكلة هي في تحويلها إلي عمل، وفي وضعها بالنسبة للمنظومة. واختتم كلمته قائلا إن الكثير من هذه المسائل يناقش بالفعل في الجمعية العامة وغيرها، معربا عن أمله في الخروج في نهاية الأمر بنظام أفضل وأكثر شفافية.

٤٩ - **السيد تشودهوري** (وكيل الأمين العام والممثل الثاني لأقل البلدان نموا، والبلدان غير الساحلية، والبلدان الجزرية الصغيرة النامية): قال إن تقرير الأمين العام بشأن تمويل الخيارات (A/60/83) يحتوي علي نظرات ثاقبة مهمة عن الحاجة إلي زيادة التمويل. فكون الموارد الأساسية لم

تنمو بصورة كافية بالأرقام الإسمية فيما بين ١٩٩٦ و٢٠٠٣ أمر يثير قلق أقل البلدان نموا، إذ أنها غير مجهزة تجهيزا كافيا لجذب موارد "غير أساسية" أو "تكميلية". فهذه البلدان تتأثر عكسيا باعتماد الوكالات المتخصصة علي الموارد التكميلية لكي تفي بالمصروفات الإدارية والبرنامجية الأساسية المهمة.

٥٠ - وأضاف أن علي جميع شركاء منظومة الأمم المتحدة في مجال التنمية أن يعمموا تنفيذ برنامج عمل بروكسل في أقل البلدان نموا في برامج عملهم، وأن يبذلوا أقصي جهد لزيادة الموارد المخصصة لهذه البلدان. فتنفيذ برنامج العمل ينبغي أن يكون ضمن جدول أعمال الدورات القادمة للأجهزة الرئاسية، كمساهمة منها في الإعداد لاستعراض منتصف المدة الشامل للبرنامج في عام ٢٠٠٦.

٥١ - ومضي يقول إن برامج العمل التي اعتمدت في بروكسل وآلماتي وموريشيوس اعترفت كلها بأقل البلدان نموا والبلدان الجزرية الصغيرة النامية كمجموعات معرضة للخطر تعتمد علي الدعم المستمر من المنسقين المقيمين في عمليات التنفيذ القطرية، وفي زيادة قدراتها القطرية لضمان عمليات البرمجة وتحديد الأولويات بصورة سليمة.

٥٢ - وفي إشارة منه إلي البند ٥٧ (باء) من جدول الأعمال بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب، قال إن الضعف الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والمؤسسي المعترف به عالميا لأقل البلدان نموا، والبلدان غير الساحلية، والبلدان الجزرية الصغيرة النامية يجعلها الأكثر استحقاقا في سياق الجهود المتجددة لمساندة التعاون فيما بين بلدان الجنوب. فمثل هذا التعاون ينبغي أن يكون جزءا متمما لدعم المجتمع الدولي الذي يقدمه إلي البلدان ذات الاحتياجات الخاصة. فهناك عدد متزايد من البلدان النامية وصل إلي مراحل متقدمة من التنمية، وأصبح لاعبا فاعلا في الاقتصاد العالمي، وأصبح يملك عدداً من المؤسسات التعليمية الرائعة وقدرات وخبرات فائقة في مجالات الصحة والتصنيع والصناعات التكنولوجية المتقدمة، بالإضافة إلي تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، والبحوث والتطوير. وأضاف أن هذا التعاون جار بالفعل بنشاط في السنوات الأخيرة، كما أن الدعم الإضافي من شركاء التنمية التقليدين عن طريق آليات التعاون الثلاثي سوف يكون لها عائد كبير. ورحب بالقرارات التي اتخذت في مؤتمر القمة الثاني لبلدان الجنوب بتقديم الدعم السياسي والمالي إلي البلدان ذات الاحتياجات الخاصة، واثني علي التزام قطر بتخصيص ١٥ في المائة من مساعداتها الإنمائية إلي أقل البلدان نموا في عام٢٠٠٦.

٥٣ - واستطرد قائلا إن القطاع الخاص قد برز كأهم مصدر لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلي البلدان النامية. وفي هذا الصدد، ينبغي بذل المزيد من الجهود للتوسع في الشراكة بين القطاعين العام والخاص، واستكشاف إمكانية مشاركة المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في زيادة التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٥٤ - وأشار في كلمته إلي ٦ مجالات حددها مكتب المندوب السامى، تدعو إلي مواصلة التركيز علي أشد المجموعات ضعفا، وهي إدراج تحسين فرص الدخول إلي الأسواق والنقل العابر، والاستثمار في البنية الأساسية والقدرة علي التصدير، وزيادة المساعدات المقدمة إلي التعليم، والتدريب، وتطوير البحوث والقطاع الاجتماعي، ووضع ترتيبات للأمن الغذائي.

٥٥ - **السيدة ميلس** (جاميكا): تحدثت نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، قائلة إنه ينبغي تعزيز وتمكين أجهزة التنمية في منظومة الأمم المتحدة. وأضافت أن مجموعة الـ ٧٧ والصين تدرس توصيات محددة جاءت في الوثيقة A/60/125-E/2005/85 وضمائمها، وفي تقارير الأمين العام.

٥٦ - وأضافت أن الأمر بحاجة إلي التركيز علي عمليات التنفيذ التي تترجم بالفعل القرارات المتخذة علي الصعيد الحكومي الدولي إلي أعمال لها مغزاها علي الصعيد القطري. فالمسائل الجوهرية تنطوي علي عمل علي الصعيد القطري، مثل ترتيبات الإشراف لضمان المتابعة علي الصعيد الحكومي الدولي. كما أن التركيز علي تحسين الأنشطة التشغيلية من أجل التنمية ينبغي أن يأخذ في اعتباره وسائل التنفيذ، بما في ذلك توفير الموارد المالية الكافية، ونقل التكنولوجيا، وبناء القدرات في البلدان النامية.

٥٧ - وقالت إن منظومة الأمم المتحدة ينبغي أن تحصل علي موارد كافية للمساعدة علي الصعيد القطري. فمن بين المسائل التي تثير قلقاً متزايداً لمجموعة الـ٧٧ والصين أنه مازال هناك زيادات ملموسة في التمويل التكميلي، بما يضر بالموارد الأساسية، سواء للتنمية الإدارية أو التنمية البرنامجية. وأوضحت أن هذا الاتجاه يمثل خطرا علي سلامة الأنشطة التشغيلية للتنمية علي المدى البعيد.

٥٨ - وأردفت قائلة إن التعاون فيما بين بلدان الجنوب له عدة أوجه، وأن الأنشطة بدأت بالفعل علي الأصعدة القطرية والإقليمية والدولية. فمؤتمر القمة الثاني لبلدان الجنوب أعطي زخما هائلا لتعزيز وتعميق التعاون فيما بين البلدان النامية في مجالات الصحة والتعليم والطاقة والزراعة وتطوير البنية الأساسية. كما أنه من المهم وجود سياسات وبرامج مساندة، سواء داخل منظومة الأمم المتحدة أو في البيئة العالمية الأوسع، من أجل استكمال المبادرات فيما بين بلدان الجنوب. وأضافت أن لمنظومة الأمم المتحدة دورا واضحاً في تشجيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب باعتباره استكمالاً للتعاون فيما بين الشمال والجنوب والتعاون الثلاثي. وأقرت بعمل أجهزة الأمم المتحدة والوحدة الخاصة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، في دعمها للجهود القطرية من أجل تعزيز تنفيذ السياسات فيما بين بلدان الجنوب.

٥٩ - واستطردت قائلة إن مجموعة الـ٧٧ والصين تدعو الشركاء إلي دعم الصناديق الاستئمانية المخصصة للتعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية، التي بحاجة إلي مستويات أعلي من الموارد. وقالت إنه تطبيقا لقرار مؤتمر القمة الثاني لبلدان الجنوب، ينبغي تمكين الصندوق الاستئماني الطوعي لتشجيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب بصورة مناسبة، باعتباره آلية التمويل الرئيسية متعددة الأطراف من أجل الأنشطة التي تنفذ فيما بين بلدان الجنوب.

٦٠ - وأعلنت ترحيب مجموعة الـ ٧٧ والصين بقرار المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإدراج التعاون فيما بين بلدان الجنوب ضمن "دوافع فعالية التنمية" في إطار التمويل المتعدد السنوات، واختيار يوم ١٩ كانون الأول/ديسمبر كيوم الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٦١ - وأشارت إلي الاستنتاجات والتوصيات الواردة في التقرير عن حالة التعاون فيما بين بلدان الجنوب (A/60/257)، قائلة إن مجموعة الـ٧٧ والصين توافق علي ضرورة تعزيز استراتيجيات وآليات تنسيق التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وأضافت أنه ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تضع نهجاً منسقاً لتعظيم استخدام خبراء ومؤسسات الجنوب في دفع التعاون فيما بين بلدان الجنوب علي صعيد المنظمة، كما أن عليها أن تواصل التعاون الوثيق فيما بين الوحدة الخاصة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية في الجنوب.

٦٢ - واستطردت قائلة إن التطورات الايجابية في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب، لم تقلل من الحاجة إلي الدعم من المجتمع الدولي الأوسع. فمازال هذا التعاون

حساسا في مسائل التجارة والنقد والمال والتكنولوجيا. ودعت إلي ضرورة إيجاد حل لعدم المساواة المستمر في العالم، والذي يحد من صوت وفعالية مشاركة البلدان النامية في صناعة القرارات الاقتصادية، ويقلل من إمكانية زيادة الاتساق والترابط التي يمكن إحداثها في هذه السياسات في السياق الأوسع لزيادة التعاون فيما بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية.

٦٣ - وأردفت تقول إن المساحة المتاحة للسياسات في العلاقات الاقتصادية الدولية هي فكرة هامة أعاد تأكيدها مؤتمر القمة العالمي لعام٢٠٠٥. فمجال السياسات المحلية، وخاصة في ميادين التجارة والاستثمار، يصادف عقبات من جانب الاعتبارات المتعلقة بالنظم والالتزامات الدولية والأسواق العالمية. واختتمت كلمتها قائلة إن مجموعة الـ٧٧ والصين متأهبة لهذا السبب للانضمام إلي المجتمع الدولي في إيلاء اهتمام حاسم لهذه المسألة.

٦٤ - **السيد ياو** وين لونغ (الصين): قال إن قرار الجمعية العامة ٥٩/٢٥٠ بشأن استعراض السياسات الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات للأنشطة التشغيلية من أجل التنمية، حدد مسارا للجهود المقبلة في تعبئة الموارد، وبناء القدرات، والتنسيق، والكفاءة، وفي نظام المنسق المقيم. وقال إن تنفيذ ذلك ينبغي أن يكون شاملاً، مع تحديد الأولوية بحسب أهمية وإلحاح كل نشاط، بحيث يمكن تحقيق تقدم علي جميع الجبهات. وأعلن أنه خلال السنتين القادمتين، لابد من إعطاء الأولوية لتعبئة الموارد من أجل تنفيذ هذا القرار، كما ينبغي زيادة الدعم المقدم إلي بناء القدرات في البلدان النامية. أما علي المستوي الميداني، فلابد من تعزيز الإجراءات وزيادة التنسيق فيما بين الوكالات، مع تخفيض التكاليف وتحسين الكفاءة في نظام المنسق المقيم.

٦٥ - ومضي يقول إن كفاية الموارد، لاسيما الموارد الأساسية، شرط أساسي لتنفيذ التعاون التقني بصورة فعالة من جانب الوكالات الإنمائية في الأمم المتحدة. موضحا أن زيادة الهبات أمر إيجابي، ولكن الموارد الأساسية لعدد من البرامج والصناديق لم تصل إلي الأهداف المنتظرة لعدة سنوات متتالية، بالإضافة إلي أن الزيادة في الموارد الأساسية تخلفت كثيرا عن الموارد "غير الأساسية". وأوضح أن هذا الاتجاه يمثل تحديا لقدرة الوكالات الإنمائية في الأمم المتحدة علي المحافظة علي الطبيعة العالمية والمحايدة والمتعددة الأطراف لما تقدمه من مساعدات تقنية. وقال إنه لابد أن تقوم الصناديق والبرامج بصياغة أفكار مبتكرة وأن تنشط في استكشاف طرق جديدة لتحسين سلة مواردها ومعدلاتها، وأن تحقق زيادة مستقرة يمكن التنبؤ بها في مواردها الرئيسية والكلية. ودعا إلي مواصلة دراسة الجدوي لطريقة التمويل، علي ألا تشكل أي طريقة يؤخذ بها أعباء جديدة علي البلدان النامية.

٦٦ - وبالنسبة لإصلاح الأنشطة التشغيلية من أجل التنمية علي الصعيد الميداني، قال إن تقرير وحدة التفتيش المشتركة يحتوي علي توصيات مستفيضة بشأن إعادة تشكيل النظام الإنمائي في الأمم المتحدة، وهي توصيات تحتاج إلي دراسة متعمقة من جميع الأطراف المعنية. فالإصلاح له تأثيره المباشر علي التعاون مع الحكومات المتلقية علي التنسيق بين الوكالات الميدانية. وطالب بضرورة أن يأخذ الإصلاح علي الصعيد الميداني في اعتباره الاحتياجات الخاصة للبلدان المتلقية، وأن يطبق بطريقة تدريجية ومنظمة، علي أن يكون الغرض هو ضمان تحقيق المزايا النسبية للصناديق والبرامج ذات الصلة، وتعظيم الفائدة بالنسبة للبلدان المتلقية.

٦٧ - وأعرب عن اغتباط وفده لما لاحظه من نمو ملحوظ في التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية في السنوات الأخيرة. وقال إن مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥

قد خلق زخما سياسيا جديدا للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وأضاف أنه ينبغي اغتنام الفرصة لاستكشاف أفكار مبتكرة وطرائق خلاقة لزيادة هذا التعاون، مع بذل جهود مستمرة لمعرفة خيارات تمويل إضافية. وإلي أن يحدث ذلك. قال إن الصين تلاحظ المساهمات التي قدمت إلي الصناديق الاستئمانية المختلفة، وأنها تأمل أن تولي البلدان المتقدمة مزيدا من الاهتمام لدعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بأن تتخذ مبادرات جديدة وأن تشجع التعاون الثلاثي.

٦٨ - واختتم حديثة قائلا إن حكومة الصين شجعت دوما التعاون الاقتصادي والتقني مع غيرها من البلدان النامية، وكان لها المبادرة في إنشاء عدد من آليات التعاون. وفي مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ أعلن رئيس الصين عن خمسة تدابير جديدة لزيادة التعاون الاقتصادي والتقني في مجالات التمويل، والديون، والتجارة، وبناء القدرات، والصحة العامة.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.